

المادة ١٥ - تحفظ أوراق الفحص لمدة سنتين في وزارة الصحة .

المادة ١٦ - تستوفي وزارة الصحة لحساب الإيرادات العامة رسم الفحص وقدره عشرة دنانير عن كل دورة سواء قدم الفحص في فرع واحد أو أكثر .

أحمد بطال

١٩٧٠/٨/٥

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير المواصلات بالوكالة
صالح العشر

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
عاكف الفايز

رئيس الوزراء ووزير الثقافة والأعلام والسياحة
والآثار ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة
عبد المنعم الرفاعي

وزير
التربية والتعليم
فوقان الهندي

وزير الصحة ووزير
الانشاء والتعمير
صبيح أمين عمرو

وزير الداخلية لشؤون البلدية
والقروية ووزير الزراعة
قاسم الرباعي

وزير
العدل
فواز الروسان

وزير
التقنية
رشيد عريقات

قاضي القضاة ووزير الأوقاف
والشؤون والمقدسات الإسلامية
عبد الحميد السالح

وزير
الاشغال العامة
سلیمان الحديدي

وزير
الداخلية
عبد القادر طاش

وزير
الاقتصاد الوطني
داود الحسيني



الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٢٥٨ العدد ١٠ أيلول سنة ١٩٧٠ م. الموافق ١٠ رجب سنة ١٣٩٠ هـ

الفرص

صفحة

١٢١٦

١٢٣٩

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٧٠ قانون نقابة المحامين النظاميين
قانون معدل لقانون العمل قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠

هكذا من الأهل

نحى الربيع للعلماء والباحثين في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٢

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده:

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٧٠

قانون نقابة المحامين النظاميين

◆◆◆◆◆

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٠) ويعمل به بعد مرور شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية :

الفصل الأول

في تأليف النقابة وأهدافها

المادة ٢ - يؤلف المحامون النظاميون في المملكة الأردنية الهاشمية نقابة يكون مركزها عمان ويمكن تشكيل فروع لها في مراكز المحاكم الابتدائية بقرار من مجلس النقابة ونشاط وزارة العدلية علما به .

المادة ٣ - تتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويتولى شؤونها مجلس تنتخبه الهيئة العامة وفقا لأحكام هذا القانون ويظللها النقيب لدى الجهات القضائية والإدارية وإمام الغير .

المادة ٤ - نقابة المحامين عضو في اتحاد المحامين العرب وتعمل بالتعاون مع الاتحاد ونقابات المحامين في الوطن العربي على رفع مستوى المحاماة تحت شعار الاتحاد (الحق والعروة) .

المادة ٥ - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الأهداف التالية :

١ - الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين والمحافظة على فعالية المهنة وضمان حرية المحامي في أبحاثه ورسائله .

٢ - تبينة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والتقدم والمساهمة في تطوير الشريعة ابتغاء تيسير العدالة بغير موانع مادية أو تعقيدات إدارية .

٣ - تنشيط البحوث القانونية وتشجيع القائمين بها ورفع المستوى العلمي لأعضاء النقابة .

٤ - التعاون مع كافة النقابات والتنظيمات التي تضم العاملين في مهنة المحاماة من أجل الارتقاء بالمهنة ورفع كفاءتهم وحماية مطالبهم العادلة .

٥ - التعاون مع النقابات المهنية والتنظيمات المماثلة في كافة أجزاء الوطن العربي في سبيل تحقيق أهداف الأمة العربية .

٦ - تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء وتنظيم معاش الشيوخ والعجز والوفاة وتقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية بما يكفل للأعضاء وعائلاتهم حياة كريمة .

٧ - توفير العمل المهني للأعضاء وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وتقديم المعونة القضائية لغير القادرين من المواطنين .

الفصل الثاني

مهنة المحاماة

المادة ٦ - المحامون هم من مساعدتي القضاء الذين اتفقوا مهنة لهم ، تمثيل المتقاضين في الدعاوى على اختلاف أنواعها ، والقيام بأجراءاتها ، والدفاع فيها ، وتقديم كل استشارة قانونية لمن يطلبها لقاء أجر ، فوظائفهم تشمل أموراً أربعة : -

(١) الأدعاء بالحقوق ، والدفاع عنها ، والقيام بالأجراءات المتعلقة بها بالوكالة عن الأشخاص لدى كافة المحاكم على اختلاف أنواعها عدا المحاكم الشرعية .

(٢) ابداء الاستشارات القانونية في الدعاوى والقضايا والمسائل على اختلاف أنواعها .

(٣) تنظيم العقود بأنواعها والقيام بكافة الإجراءات التي يستلزمها ذلك .

(٤) تمثيل الموكلين لدى جميع المجالس واللجان الرسمية والمحكمين وموظفي الإدارة والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة على اختلاف أنواعها .

الفصل الثالث

شروط ممارسة المهنة

المادة ٧ - يشترط في من يمارس مهنة المحاماة أن يكون اسمه مسجلاً في سجل المحامين الأساتذة .

المادة ٨ - (١) يشترط في من يطلب تسجيله في سجل المحامين أن يكون : -
أ - متتمعا بالجنسية الاردنية منذ عشر سنوات على الأقل أو عربيا من كانوا يعملون
الجنسية الفلسطينية في تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ .

ب - اتم الثالثة والعشرين من عمره .

ج - متتمعا بالأهلية المدنية الكاملة .

د - مقيما في المملكة الاردنية الهاشمية اقامة دائمة .

هـ - غير محكوم بناية أو بجرعة اخلاقية . او بعقوبة تأديبية لأسباب تحس الشرف
والكرامة .

و - حائزا على شهادة في الحقوق من إحدى الجامعات او معاهد الحقوق المعترف بها
على أن تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة المحاماة في البلد الذي منحها .
وتنفيذا لأغراض هذه الفقرة بعد مجلس للقبالة . بموافقة وزارتي العدلية
والثربية والتعليم قائمة بالجامعات والمعاهد الحقوقية المعترف بها . وللمجلس من
وقت لآخر وبموافقة الوزارتين المشار اليهما أن يضيف او يحذف اسم اية جامعة
او معهد من الجامعات والمعاهد المسجلة في تلك القائمة . وتنتشر القائمة ، وما يطرأ
عليها من تعديل في الجريدة الرسمية .

ز - اتم التدريب المنصوص عليه في الفصل السابع من هذا القانون ؛

(٢) يستثنى من الشروط الواردة في الفقرتين و . و . ز . هـ من هذه المادة . المحامون الأساتذة
الاردنيون الذين سبق ان اجازوا بممارسة هذه المهنة وسجلوا في سجل المحامين الأساتذة
قبل صدور هذا القانون .

المادة ٩ - (١) للمحامي الأستاذ الذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية ان يطلب تسجيله في سجل
المحامين الأساتذة على أن يكون حاملا لتلك الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل سبقت
تاريخ تقديم الطلب ، بشرط وجود نص مماثل في تشريع الدولة التي يتبدل جنسيته . وان
يخضع للأحكام الواردة في الفقرات من (بـسو) من المادة السابقة .

(٢) للمحامي المتدرب (تحت التدريب) والذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية ان يطلب
تسجيله في سجل المحامين المتدربين على أن يكون حاملا لتلك الجنسية منذ عشر سنوات
على الأقل سبقت تاريخ تقديم الطلب بشرط ان يخضع للشروط الواردة في الفقرة السابقة
ولاحكام الفصل السابع من هذا القانون ، ويشترط ان تكون الدولة التي يتبدل جنسيته
تعامل المحامي الاردني بالتدريب بالمثل .

المادة ١٠ - للمحامي العربي المنتسب لأحدى نقابات الدول العربية ، ان يتراعى بالاشتراك مع محام اردني
مسجل بسجل المحامين الأساتذة امام المحاكم وذلك في قضية معينة وبأذن من مجلس النقابة
او القبط في حالة عدم قيام المجلس لأي سبب كان بعد التثبت من صحة المحامي طالب
المرافعة بشرط ان تعامل النقابة المنتسب اليها ذلك المحامي بالمعاملة الاردنيين بالمثل .

الفصل الرابع

الوظائف والاعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة

المادة ١١ - (١) لا يجوز الجمع بين المحاماة وما يلي :-

أ - رئاسة السلطة التشريعية ؛

ب - الوزارة .

ج - الوظائف العامة او الخاصة الدائمة والمؤقتة براتب او مكافأة عدا من يتولى من

المحامين الاساتذة اعمال المحاماة في مؤسسة رسمية او شبه رسمية او شركة .

د - احتراف التجارة ويشمل ذلك الشريك العام في الشركات العادية العامة او المحدودة
وتمثيل الشركات الاجنبية في اعمالها الادارية والتجارية .

هـ - منصب مدير في اية شركة او مؤسسة رسمية او شبه رسمية او اية وظيفة فيها .

و - جميع الاعمال التي تتنافى مع استقلال المحامي ، او التي لا تتفق مع كرامة
المحاماة .

(٢) لا يسري حكم هذه المادة على الاشتغال في الصحافة وعضوية المجالس التثيلية وأساتذة
القانون في الجامعات المسجلين في سجل المحامين الأساتذة .

المادة ١٢ - (١) كل محام لم تعد تتوفر فيه شروط مزاوله مهنة المحاماة الواردة في المادتين ٧ و ٨ او زاول
عمالا من الاعمال المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابقة ينقل اسمه الى سجل
المحامين غير المزاولين بقرار من مجلس النقابة .

(٢) اذا زالت الاسباب المبيته في الفقرة السابقة ، يعاد تسجيل المحامي في سجل المحامين
بقرار من مجلس النقابة بناء على طلبه ، دون ان يدفع رسم تسجيل جديد ، اما اذا مضى
على علم مزاولته المهنة سنتان على الأقل فيشترط لاعادة تسجيله ان يدفع نصف رسم
التسجيل .

المادة ١٣ - (١) لا يجوز للمحامي الذي يتولى عضوية المجالس العامة من تشريعية او بلدية او ادارية ،
قبول الوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل لحسابه ضد المجالس التي يشترك فيها او الدوائر
التابعة لها خلال مدة عضويته .

(٢) لا يجوز لمن يتولى وظيفة عامة او خاصة ، وترك الخدمة واشتغل بالمحاماة ان يقبل الوكالة
بنفسه او بواسطة محام لحسابه بدعوى ضد الدائرة او المؤسسة التي كان فيها ، وذلك
خلال سنة واحدة لتركه الخدمة .

(٣) لا يجوز لمن عرضت عليه قضية ، وأبدى رأيا فيها بصفتها قاضيا او موظفا او محكما او
خبرا ، أن يقبل الوكالة محاميا في تلك القضية .

هكذا من الأشغال

الفصل الخامس الانتساب إلى النقابة

المادة ١٤ - تحتفظ النقابة بسجلات ثلاثة :-

(١) سجل المحامين المزاويلين وسجل فيه أسماء المحامين المنتسبين للنقابة الذين ادوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للنقابة .

(٢) سجل المحامين غير المزاويلين وسجل فيه أسماء المحامين المنتسبين للنقابة الذين تطبق عليهم أحكام المادتين ١٢ و ٢٢ من هذا القانون .

(٣) سجل المحامين المتدربين .

المادة ١٥ - يقدم طلب التسجيل في سجل المحامين الأستاذة . إلى مجلس النقابة مع المستندات المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة . وإذا انقضت مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب ولم يصدر مجلس النقابة قراراً بهذا الشأن . اعتبر الطلب مرفوضاً ضمناً ، وحق لطلاب التسجيل الطعن في قرار الرفض الضمني .

المادة ١٦ - لو وزير العدلية أو من ينوبه أو أي محام استاذ . الطعن في أي قرار يصدر عن مجلس النقابة . يقضي بتسجيل محام في سجل المحامين ، ولطلاب التسجيل حق الطعن في القرار الذي يقضي فيه المجلس برفض طلبه .

المادة ١٧ - (١) مع مراعاة الفقرة (٢) من المادة الثامنة . إذا تبين لمجلس النقابة أن أحد شروط التسجيل المنصوص عليها في المادة (٨) والى استند إليها المجلس في قبول طلب تسجيل المحامي ، غير متوفر ، أو غير صحيح حق للمجلس إعادة النظر في هذا التسجيل والغاءه ويؤوز الطعن في هذا القرار من قبل المحامي .

(٢) تسري أحكام هذه المادة على المحامين تحت التدريب .

المادة ١٨ - أن رفض طلب التسجيل لعدم توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٨) لا يحول دون تقديم طلب جديد إذا استدعى الطالب بزوال السبب أو الأسباب التي أدت إلى الرفض والمجلس عند تجديد الطلب حق رفضه ، والمستدعي حق الطعن في هذا القرار .

الفصل السادس سجل المحامين

المادة ١٩ - ينظم مجلس النقابة في كل عام سجلاً عاماً بأسماء المحامين الأستاذة والمزاويلين وسجلاً آخر بأسماء المحامين تحت التدريب مرتبة وفق النظام الداخلي . وترسل نسخة من سجل المحامين الأستاذة إلى كل من وزارة العدلية والنيابات العامة والمحاكم واتحاد المحامين العرب ونقابات المحامين في الدول العربية والمؤسسات النقابية أو الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسمية .

لمادة ٢٠ - ينظم مجلس النقابة اضباراً خاصة لكل عام يتضمن كل ما يتعلق به ويشدد النظام الداخلي للنقابة أصول تنظيم هذه الاضبارة .

المادة ٢١ - (١) لا يسجل في السجل السنوي للمحامين الأستاذة المزاويلين ، المحامون الذين لم يدفعوا الرسوم المستحقة في الميعاد الذي يحدده النظام ، ولا يحول هذا دون تسجيل المحامي المتخلف مجدداً في حالة دفعه الرسوم المستحقة وفقاً لأنظمة النقابة .

(٢) يتمتع على المحاكم قبول المحامين الأستاذة الذين لم يسجلوا في السجل المنصوص عليه في المادة (١٩) من هذا القانون تحت طائلة البطلان .

المادة ٢٢ - إذا تأخر محام عن دفع الرسوم السنوية المستحقة وفقاً لأنظمة النقابة مدة سنتين متواليتين فأكثر أو انقطع عن العمل مثل تلك المدة استبعد اسمه من سجل المحامين المزاويلين ويرتب عليه في حال طلبه إعادة التسجيل في السجل أن يدفع نصف رسم التسجيل مجدداً بالإضافة إلى دفع الرسوم الأخرى التي استحققت عليه .

المادة ٢٣ - على المحامي الذي سجل لأول مرة في سجل المحامين الأستاذة أن يخلف أمام رئيس محكمة التمييز بخضوع للنيابة أو من ينوب عنه اليمين القانونية حسب الصيغة التالية : - « أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بأمانة وشرف كما تقتضيها القوانين والأنظمة وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها » .

المادة ٢٤ - كل محام اشتغل بالمحاماة ولم يكن اسمه وارداً في سجل المحامين المزاويلين السنوي ، تطبق عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

الفصل السابع في التدريب

المادة ٢٥ - (١) على الطالب الذي يرغب في تسجيله في سجل المحامين تحت التدريب أن يقدم طلباً إلى مجلس النقابة ، مرفقاً بالوثائق المؤيدة إلى ما أشارت إليه البنود (أ - و) من الفقرة (١) من المادة ٨ من هذا القانون . مع سائر الأوراق التي توجهها أنظمة النقابة .

(٢) وأن يتضمن الطلب اسم المحامي الاستاذ الذي يريد التدريب في مكتبه وأن يرفق الطلب بوثيقة تثبت موافقة المحامي على قبول الطالب متدرباً في مكتبه وتحت إشرافه .

(٣) على ضوء هذه الوثائق والمعلومات الأخرى التي يحصل عليها مجلس النقابة للمجلس قبول طلب التسجيل ، أو رفضه مع بيان الأسباب وقرار الرفض قابل للطعن من قبل الطالب لدى محكمة العدل .

(٤) إذا قرر المجلس قبول الطلب ، يسجل اسم الطالب في سجل المحامين تحت التدريب بعد دفع رسم التيد المعين في أنظمة النقابة .

المادة ٢٦ - يحدد النظام الداخلي للقبالة أسلوب التدريب وشرائطه واحكامه .

المادة ٢٧ - (١) مدة التدريب سنتان للحائزين على ليسانس في الحقوق وستة للحاصلين على دبلومين من الدراسات العليا في القانون او على دبلوم المهنة العالي للمحاماة في دولة عربية او على شهادة الدكتوراه في احدى مواد القانون .

(٢) لا يجوز ان يتخلل فترة التدريب انقطاع بدون معذرة مشروعة لمدة تزيد على ستة اشهر والا فان المدة السابقة تسقط .

المادة ٢٨ - يعفى من التدريب كلياً من شغل منصباً قضائياً بالمعنى المحدد في قانون استقلال القضاء الساري المفعول مدة لا تقل عن سنتين والحائسي الاستاذ الذي سبق تسجيله بهذه الصفة في احصاء نقابات الدول العربية .

المادة ٢٩ - (١) على المتدرب ان يلتحق بكتب احد الاساتذة المحامين الذين مر على تسجيلهم استاذاً مدة خمس سنوات على الاقل او شغل القضاء قبل تسجيله في الجدول مدة لا تقل عن هذه المدة .

(٢) اذا تقرر على طالب التدريب ان يبد شامياً يلحقه في مكتبه فله مجلس القبالة ان يلحقه بكتب احد المحامين الاساتذة وليس لهذا المحامي ان يمنع عن قوله الا اذا ابدى علماً مقبولاً .

المادة ٣٠ - (١) للمحامي المتدرب ان ينتقل خلال مدة تدريبه من مكتب عام الى آخر بعد موافقة مجلس القبالة واستيفاء الشرائط اللازمة للنقل التي ينص عليها النظام الداخلي .

(٢) يجوز لمجلس القبالة تكليف المتدرب باختيار استاذ آخر غير الاستاذ الذي اختاره اذا كان من الواضح ان ظروف الاستاذ لا تمكنه من الاشراف على المتدرب اشرافاً صحيحاً .

المادة ٣١ - لمجلس القبالة السماح للمحامي المتدرب بأن يترافع لشخصه ونحت اشراف استاذته ويتفويض خطي منه :-

١ - امام المحاكم الصلحية بعد مضي مدة لا تقل عن ستة اشهر من مدة التدريب .

٢ - امام المحاكم البدائية في القضايا التي لا يتجاوز قيمتها خمسمائة ديناراً بعد مضي مدة لا تقل عن سنة من مدة التدريب .

المادة ٣٢ - للمحامي المتدرب ان يعقب جميع المعاملات لدى كتابة المراجع القضائية والادارية وله ان يحضر بمفرده التحقيقات امام الشرطة والنيابات العامة في المخالفات والجناح .

المادة ٣٣ - لا يحق للمحامي المتدرب ان يستعمل صفة المحامي دون ان يلحقها بكلمة (المتدرب) كما لا يحق له ان يتخذ مكتباً او يعلن عن اسمه بلوحة والا كان معرضاً لعقوبة المنع من مزاولة المحاماة مدة لا تقل عن سنة .

المادة ٣٤ - (١) يشطب اسم المتدرب من الجدول بعد انقضاء خمس سنوات على تسجيله في سجل المحامين المتدربين :-

أ - اذا لم يتقدم بطلب نقل اسمه الى جدول المحامين الاساتذة ؛ او .

ب - اذا لم يتم شرائط التدريب .

(٢) يتوجب لصدور قرار الشطب ان يكون المحامي المتدرب قد اخطر الى الالتزام بما نصت عليه احكام هذه المادة بوقت مناسب .

(٣) يتنص قرار الشطب للظن بالشروط المنصوص عنها في هذا القانون .

(٤) للمحامي المطلوب اسمه من الجدول ان يطلب تسجيله مجدداً محامياً متدرباً بعد دفع كافة الرسوم المتوجبة مجدداً .

المادة ٣٥ - (١) للمتدرب ان يطلب نقل اسمه الى جدول الاساتذة اذا اتم شروط التدريب .

(٢) يقدم الطلب الى القبالة مرفقاً بشهادة من استاذ هذه الشروط وبكفالة الطالب ويقيد رسمي يثبت بأنه رافع في عدد من القضايا لا يقل عن خمسة عشر قضية صلحية او ثمانية قضايا بدائية خلال مدة التدريب . وتحسب كل قضية بدائية بقضيتين صلحيتين لغايات هذه المادة .

(٣) يتفق مجلس القبالة ، بأي اسلوب يراه . في جدارة الطالب وكفائه وما اذا كان قد اتم فعلاً شرائط التدريب المنصوص عنها في هذا القانون وفي النظام الداخلي .

(٤) اذا ظهر بنتيجة التحقيق ان المتدرب جدير بأن يقيد في جدول المحامين الاساتذة قرر المجلس اجابة الطلب .

(٥) للمجلس عند الانقضاء ان يقرر تمديد فترة التدريب مدة لا تزيد عن السنتين .

المادة ٣٦ - يفصل مجلس القبالة في كل خلاف يقع بين المتدرب واستاذته بسبب التدريب .

المادة ٣٧ - يختير مكتب الاستاذ موطناً صالحاً للتبليغ بالنسبة للمتدرب خلال الفترة التدريبية .

الفصل الثامن

حقوق المحامين

المادة ٣٨ - (١) مزاولة مهنة المحاماة حق محصور للمحامين المسجلين في القبالة دون غيرهم وفقاً لاحكام هذا القانون ولا يجوز تعطيل هذا الحق في اية صورة او لاي سبب .

(٢) لا تقبل المرافعة والمدافعة امام المحاكم والهيئات المبينة في المادة الخامسة من الوكلاء اذا كانوا من غير المحامين ، ويستثنى من ذلك الحالات التي يميز فيها القانون لشخص ان يدافع باسم زوجته او احد اصوله او فروعه .

(٣) مع مراعاة احكام الفقرة السابقة لا يجوز لغير المحامين المسجلين في القبالة الاشتغال بالمحاماة او المراجعة بأي عمل من اعمالها بأجر او بدون اجر تحت طائلة الاذانة الجزائية من قبل محكمة الصلح المختصة بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او الحبس مدة لا تزيد عن شهرين او بكليتا العقوبتين ، ويجوز لاني عام مسجل في القبالة ان يأخذ صفة المشتكى وتقديم البيانات وفقاً لاحكام الاصول الجزائية .

هكذا من الشرح

المادة ٣٩ - المحامي ان يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسؤولاً عما يورده في مرافعاته كتابة او شفاهاً بما يستلزمه حق الدفاع ، كما لا يكون مسؤولاً عن الاستشارات التي يعطيها عن حسن نية .

المادة ٤٠ - (١) يتمتع المحامي لدى المحاكم والدوائر والسلطات التي يمارس مهنته امامها بالحصانة التامة بحيث لا يجوز توقيفه او تعيقه من اجل اي عمل قام به تأدية لواجباته المهنية ولا يتعرض المحامي تجاه هذه المحاكم والدوائر والسلطات التي يمارس مهنته امامها الا للمسؤولية التأديبية وفق احكام هذا القانون .

(٢) يجب ان ينال المحامي الرعاية والاهتمام اللائقين بكرامة المحاماة من المحاكم والنيابات بجميع درجاتها ودوائر الشرطة وكافة الدوائر والمراجع الرسمية التي يمارس مهنته امامها وان تقدم له كافة التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه ولا يجوز اهمال طلباته بدون مسوغ قانوني .

(٣) لا يجوز تفتيش عمام اثناء مزاوله عمله .

(٤) لا يجوز تفتيش مكتب المحامي او توقيع حجز او وضع اختام عليه بغير حضور ققيب المحامين او من ينتدبه والا كان الاجراء باطلا .

(٥) لمقر نقابة المحامين ولجانها الشرعية وغرف المحامين في المحاكم الحصانة الممنوحة لمكتب المحامي .

(٦) على النيابة ان تحظر النقابة قبل الشروع في تحقيق اي شكوى ضد عمام والنقيب او من ينتدبه ان يحضر جميع مراحل التحقيق .

(٧) في حالة الجرم المشهود يبلغ النقيب او من ينوب عنه بالسرعة الممكنة بما تم من اجراءات .

(٨) كل اعتداء على عمام خلال ممارسته مهنته او بسببها يعمل المعتدي خاضعاً لنفس العقوبة المقررة فيما لو كان المعتداه واقفاً على قاض .

المادة ٤١ - (١) لا يجوز للمتداعين في القضايا الحقوقية وامام محكمة العدل العليا ان يمثلوا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة عمامين يمثلونهم ، ويستثنى من ذلك المحاكم الصلحية والمبتدعون اذا كانوا من المحامين المزاويلين او المتقاعدين او القضاة .

(٢) لا يجوز التقدم بأية دعاوى او لوائح او طعون امام محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وفي قضايا غريبة الدخول واقتضايها الجبركية لا اذا كانت موقفة من احد المحامين الاساتذة .

(٣) لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة او الهيئات العامة او دوائر الاوقات التي لها ان تنيب عنها في المرافعة احد موظفيها الخاصين على شهادة في الحقوق او ما يعادلها .

(٤) يرتب البطلان على مخالفة احكام هذه المادة .

المادة ٤٢ - لا يجوز ان يعين مستشار قانوني في أية دائرة او مؤسسة رسمية او شبه رسمية او شركة ما لم يكن من المحامين الاساتذة المسجلين في النقابة او القضاة الذين تتوفر فيهم شروط التسجيل في سجل المحامين الاساتذة .

المادة ٤٣ - لا يجوز ان يسجل لدى الدوائر المختصة او أي مرجع رسمي عقد او نظام اية شركة او اي عقد مدني او تجاري تزيد قيمته على خمسمائة دينار او غير عدد القيمة الا : -

(١) اذا ذيل بتوقيع احد المحامين الاساتذة المزاويلين .

(٢) والصق عليه طابع نقابة بالنسبة او بالقيمة التي تحدده بقرار من مجلس النقابة يصادق عليه وزير العدلية وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٤٤ - (١) على كل مؤسسة او شركة مساهمة او اجنبية او اي فرع لها مهما كان رأسمالها وعلى كل شركة او مؤسسة اخرى يزيد رأسمالها على (١٠٠٠٠) دينار أردني ان تعين لها وكيل او مستشاراً قانونياً من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتذة بموجب عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل .

(٢) اذا امتنعت إحدى الشركات او المؤسسات المسجلة في الاردن عن تعيين وكيل او مستشار قانوني لها بعد ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ تأسيسها او تسجيلها وجب عليها ان تؤدي مبلغ دينار أردني الى صندوق النقابة عن كل يوم تأخير .

(٣) يتوجب على الشركات او المؤسسات المذكورة ابلاغ نقابة المحامين بصورة عن العقود التي تعين بموجبها او كلامها او مستشاريها من المحامين تنفيذاً لاحكام هذه المادة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ التعاقد تحت طائلة المسؤولية المدنية المحددة في الفقرة السابقة .

(٤) تعدد النظام الداخلي للنقابة عدد الشركات والمؤسسات التي يحق للمحامي الواحد ان يكون مستشاراً او ممثلاً لها .

المادة ٤٥ - (١) بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع اخريكون المحامي الاستاذ حق المصادقة على توافيق موكله على الوكالات الخصوصية ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولاً شخصياً عن صحة هذه التوافيق .

(٢) للمحامي عند الضرورة سواء اكان خصماً اصيلاً ام وكيلاً ان ينيب عنه بتفويض موقع منه وفي قضية معينة وعلى مسؤوليته عماماً اخري في اي عمل موكله اليه بموجب وكالته وضمن الشروط الواردة فيها ما لم يكن هنالك نص في الوكالة يمنع مثل هذه الإنابة وتكون الإنابة معفاة من الرسوم بما في ذلك رسوم طوابع الواردات .

(٣) مع مراعاة الفقرة (٢) من هذه المادة لا يحق لأي عمام الظهور لدى أي محكمة الا بموجب وكالة خطية موقعة من موكله ومصادق عليها من قبله او من قبل مرجع مختص قانونياً واذا كانت الوكالة تشمل درجات متعددة في المحاكم فيدفع رسم ابراز عنها لحساب النقابة عن كل درجة من هذه الدرجات .

(٤) تنظم الوكالات العامة لدى الكاتب العدل ويكون اطلاق المحكمة عليها كاتبا لاثبات حق المحامي في تمثيل موكله بموجبها ويجوز للمحكمة، اذا شاءت ان تحتفظ بصورة عنها يصدقها رئيس القلم وتكون تالفة لرسم الإبراز حسب الصورة المبينة في الفقرة السابقة.

المادة ٤٦ - للمحامي الحق في تقاضي بدل اتعاب عما قام به من أعمال ضمن نطاق مهنته كما له الحق في استيفاء النفقات التي دفعها في سبيل القضية التي وكل بها .

المادة ٤٧ - (١) يتقاضى المحامي اتعابه وفق العقد المفقود بينه وبين الموكل على ان لا يتجاوز بدل هذه الاتعاب ٢٥٪ من القيمة الحقيقية للمتنازع عليه الا في احوال استثنائية يعود امر تقديرها الى مجلس النقابة اما الحد الأدنى فلا يجوز ان يقل عن ٥٪ من قيمة المتنازع عليه .

(٢) اذا لم تحدد اتعاب المحامي باتفاق صريح يحدد مجلس النقابة هذه الاتعاب بعقد دعوة الطرفين وبراعي في التحديد جهد المحامي وأهمية القضية وجميع العوامل الأخرى بما في ذلك الحد الأدنى والأعلى المشار اليهما اعلاه .

(٣) اذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوى غير ملحوظة حق للمحامي ان يطالب بدل اتعاب عنها .

(٤) على المحكمة بناء على طلب الخصم ان تحكم على خصمه بأتعاب المحاماة ويعود لها تحديد مقدار هذه الاتعاب مراعية في ذلك احكام الفقرات السابقة .

المادة ٤٨ - اذا انتهى المحامي القضية صلحا او تحكيميا وفق ما فوضه به موكله او عدل الموكل عن متابعة القضية بعد توقيعه الوكالة لأي سبب من الاسباب استحق المحامي الاتعاب المفقود عليها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف .

المادة ٤٩ - (١) للموكل ان يعزل محاميه، وفي هذه الحالة يكون ملزما بدفع كامل الاتعاب عن تمام المهمة الموكولة الى المحامي اذا كان العزل لا يستند الى سبب مشروع .

(٢) للمحامي ان يعزل الوكالة لاسباب حق، بشرط ان يبلغ موكله هذا الاعتزال ولا يجوز له استعمال هذا الحق في وقت غير مناسب، والمحامي في هذه الحالة الاحتفاظ بما قبضه من اتعاب، كما يفضل مجلس النقابة، في كل خلاف حول مذبذوبة الاعتزال والنتائج المترتبة عنه .

المادة ٥٠ - في حالة وفاة الوكيل أو اعتزاله المهنة يقدر مجلس النقابة اتعاب المحامي على ضوء الجهد المبذول والاتفاق المفقود .

المادة ٥١ - (١) على المحامي ان يسلم موكله كل ما تسلمه من النقود والأوراق الأصلية التي في حوزته عندما يطلب الموكل ذلك .

(٢) عند وجود اتفاق كتابي على الاتعاب يحق للمحامي حبس النقود والأوراق بما يعادل مطلوبه اما في حال عدم وجود اتفاق كتابي فيرفع الأمر الى مجلس النقابة مع حق الوكيل بالاحتفاظ بما في حوزته من نقود وأوراق وطلب الحجز على اية اموال للموكل بنتيجة الفصل في النزاع حول الاتعاب .

(٣) يسقط حق الموكل في استعادة الأوراق والمستندات بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء القضية .

المادة ٥٢ - (١) لاتعاب المحامي حق امتياز على ما آل الى موكله نتيجة الدعوى موضوع التوكيل وهذا الامتياز يلي في المرتبة الاحوال المنصوص عليها في القوانين المرعية .

(٢) للمحامي الذي صدر امر بتقدير اتعابه بمصالحة مصدق عليها من مجلس النقابة او من اللجنة الفرعية او من المحكمة او بحكم صادر من محكمة الاستئناف ان يحصل على امر من رئيس الاجراء باعتبار هذه الاتعاب دينا ممتازا على الاموال والعقارات موضوع الدعوى العائدة لمن صدر امر التقدير او المصالحة او الحكم ضده .

المادة ٥٣ - (١) تنظر في قضايا الاتعاب لجنة تشكل في كل لواء فيه محكمة بدائية يولفها مجلس النقابة من ثلاثة محامين اساتذة، وتتبع اصول المحاكمات فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون .

(٢) يمارس مجلس النقابة ولجنة الاتعاب في اية قضية مقبلة او محالة لأي منها بموجب هذا القانون كافة الصلاحيات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المحققة النافذة المفعول كما لو كانت القضية مقبلة الى محكمة .

(٣) تكون القرارات التي تصدرها اللجنة قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة خلال خمسة أيام من تاريخ تفهيمها اذا كانت وجاهية او من تاريخ تبليغها اذا كانت غيائية وتكون قرارات مجلس النقابة قابلة للاستئناف امام محكمة الاستئناف المحققة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تفهيمها اذا كانت وجاهية او من تاريخ تبليغها اذا كانت غيائية ويكون حكمها نهائيا وينفذ بمعرفة دائرة الاجراء .

(٤) يعفى المستأنف من كل رسوم او تأمين بما في ذلك رسم الطابع .

(٥) على رئيس محكمة الاستئناف، وبناء على طلب المحكوم له ان يعطي خلال ثلاثة ايام من تاريخ الطلب صيغة التنفيذ للقرارات اذا لم تبتأنف، وتنفذ هذه القرارات بعد ذلك بمعرفة دائرة الاجراء .

الفصل التاسع

واجبات المحامي

المادة ٥٤ - (١) يجب أن يكون للمحامي مكتب لائق مكرس لأعمال المحاماة ولا يثبت له أن يتخذ غير مكتب واحد في بلدة واحدة .
(٢) يعتبر مكتب المحامي موطنه له وللمتمرنين في مكتبه ، من أجل تبليغ المقررات والاوراق الصادرة عن النقابة او المتعلقة بالمهنة .

المادة ٥٥ - على المحامي ان يتقيد في سلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والزهادة وان يقوم بتسليم الواجبات التي يفرضها عليه القانون وتفرضا عليه انظمة النقابة وتقاليدها .

المادة ٥٦ - على المحامي ان يدافع عن موكله بكل امانة واخلاص وهو مسؤول في حالة تجاوزه حدود الوكالة او خطئه الجسيم .

المادة ٥٧ - على المحامي ان يسلك تجاه المحكمة مسلكا يتفق وكرامة المحاماة وان يتجنب كل اجراء او قول يحول دون سير العدالة .

المادة ٥٨ - على المحامي ان يلتزم في معاملة زملائه ما تقتضي به قواعد اللياقة وتقاليده المحاماة ، ويفصل مجلس النقابة في كل خلاف مسلكي بين المحامين يتعلق بمهنتهم .

المادة ٥٩ - على المحامي ان يمتنع عن سب خصم موكله او ذكر الامور للشخصية التي تسيء اليه او اتيه بما يمس شرفه وكرامته ما لم يستلزم ذلك حالة الدفاع او ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

المادة ٦٠ - على المحامي ان يظهر اثناء رويته الدعوى امام المحكمة بالرداء الخاص ، الذي يعينه النظام الداخلي اذا كان ارتداء هذا الرداء مفروضاً من قبل وزارة العدلية .

المادة ٦١ - يتمتع على المحامي تحت طائلة المسؤولية :-

(١) ان يسعى لجلب اصحاب القضايا أو الزبائن بوسائل الاعلانات او باستخدام الوسائط مقابل اجر او منفعة .

(٢) ان يشتري القضايا والحقوق المتنازع عليها .

(٣) ان يقبل الاسناد التجارية بطريق الحيلة لاسمه ، بقصد الادعاء بها دون وكالة .

(٤) ان يؤدي شهادة ضد موكله بخصوص الدعوى التي وكل بها او ان يفشي سرا او تمن عليه او عرفه عن طريق مهنته المتعلقة بأسرار الموكلين لدى القضاء . في مختلف الظروف ، ولو بعد انتهاء وكالته .

(٥) ان يعطي رأياً او مشورة لخصم موكله في دعوى سبق له ان قبل الوكالة فيها او في دعوى ذات علاقة بها ، ولو بعد انتهاء وكالته .

المادة ٦٢ - لا يجوز للمحامي تحت طائلة المسؤولية ان يقبل الوكالة :-

(١) عن طرفين متخاصمين في دعوى واحدة .

(٢) ضد موكله بوكالة عامة اذا كان يتقاضى عن هذه الوكالة اتعاباً شهرية او سنوية .

(٣) ضد شخص كان وكيلاً عنه ، في نفس الدعوى او الدعاوى المتفرعة عنها ولو بعد انتهاء وكالته .

(٤) ضد جهة سبق ان اطلعت على مستنداتها الثبوتية ووجهة دفاعها مقابل اتعاب استوفاهما منها سلفاً .

المادة ٦٣ - على المحامي ان لا يقبل الوكالة في دعوى ضد زميل له او ضد مجلس النقابة قبل اجازته من قبل النقيب .

الفصل العاشر

السلطة التأديبية

المادة ٦٤ - كل محام اخل بواجبات مهنته المبينة في هذا القانون ، او في اي نظام صدر بمقتضاه او تجاوز او قصر بواجباته المهنية او اقدم على عمل ينال من شرف المهنة او تصرف في حياته الخاصة تصرفاً يخط من قدرها يعرض نفسه للعقوبات التالية :-

(١) التنبيه

(٢) التوبيخ

(٣) المنع من مواصلة مهنة المحاماة مؤقتاً مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ؛

(٤) شطب اسمه من سجل المحامين نهائياً .

المادة ٦٥ - (١) لا يجوز للمحامي الممنوع مؤقتاً من مواصلة المهنة ، فتح مكتبه خلال فترة المنع ولا مباشرة اي عمل اخر من اعمال المحاماة .

(٢) يبقى المحامي المشار اليه في الفقرة السابقة خاضعاً لاحكام هذا القانون وتسقط فترة المنع من حساب مدني التمرين والتقاعد ، ومن المدد المعينة للترشيح لمجلس النقابة .

المادة ٦٦ - ينتخب مجلس النقابة ثلاثة من بين اعضائه يؤلفون مجلس التأديب ، كما ينتخب عضوين احتياطيين للحوال عمل من يتقرب من اعضاء مجلس التأديب .

المادة ٦٧ - يجوز زرد اعضاء مجلس التأديب او رد احدهم عند وجود سبب من اسباب رد القضاة وتنتظر في طلب الرد بمحكمة الاستئناف الحقوقية وتفصل فيه في فترة المذاكرة على وجه السرعة وفقاً لأصول رد القضاة بقرار غير خاضع للطعن .

المادة ٦٨ - اذا تعلق تشكيل المجلس التأديبي بسبب قبول الرد ، فلمجلس النقابة ان يؤلفه من غيرهم من ائيين اعضاءه ، واذا تعلق ذلك بسبب عدم وجود النصاب فله ان يكمل هذا النصاب من المحامين الأبنائين على ان تتوفر فيهم شروط عضوية مجلس النقابة :-

المادة ٦٩ - (أ) ترفع الدعوى المسلكية ضد المحامي :-

(١) بناء على طلب وزير العدلية أو رئيس النيابة العامة ، أو النائب العام .

(٢) بناء على شكوى خطية يتقدم بها أحد المحامين .

(٣) بناء على شكوى خطية يقدمها أحد المتداعين .

(ب) تقدم الشكوى الى النقيب ، وعلى النقيب ان يطلب ان يطلب الى المحامي المشكوك منه الأجابة على الشكوى خلال خمسة عشر يوماً ، والنقيب بعد ذلك اذا وجد اسباباً تدعو لمتابعة الشكوى ان يحيل هذه الشكوى الى المجلس التأديبي للتحقيق .

(ج) يجوز للنقيب ان يحيل أحد المحامين الى مجلس تأديبي اذا نسب اليه تعسف لا يتفق وواجبات المحامي .

المادة ٧٠ - ان انفصال المحامي عن المحاماة لا يمنع محاكمته عن افعال ارتكبها خلال مزاولة المهنة .

المادة ٧١ - (١) يتبع المجلس التأديبي في التحقيق والمحاكمة الطرق التي يرى فيها ضرورة لاحقوق الدفاع وقامع العدالة ، والمحامي المشتكى عليه ان يوكل محامياً استاذاً واحداً للدفاع عنه ، وللجلس ان يقرر سماع الشهود ، وفي حالة تغلف احدثهم عن الحضور يصدر بتفهم مذكرة حضور ، تنفذ بواسطة النيابة العامة .

(٢) اذا حضر الشاهد وامتنع عن اداء الشهادة او شهد كذباً يقدر المجلس احالته الى النيابة العامة ، ويعتبر في مثل هذه الحالة ، كأنه امتنع عن اداء الشهادة او كأنه ادى شهادة كاذبة امام محكمة نظامية .

(٣) لمجلس النقابة بناء على تنسيب المجلس التأديبي ، اذا رأى ان هنالك اسباباً كافية ، ان يوقف المحامي مؤقتاً عن تعاطي المهنة حتى نتيجة التحقيق ونحسب هذه المدة له من اصل المدة التي سيحكم بمنع من مزاولة المهنة خلالها فيما اذا صدر حكم عليه بمثل ذلك .

المادة ٧٢ - (١) جلسات المجلس التأديبي سرية ولا يجوز نشر الاحكام الصادرة عنه قبل اكتسابها الدرجة القطعية .

(٢) تبلغ مذكرات الدعوى ، والاوراق القضائية ، والاحكام بواسطة احد موظفي النقابة او بواسطة خضر بالطرق المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المحقوقة .

المادة ٧٣ - (١) بعد ان يكمل المجلس التأديبي التحقيق ، يرسل اضرارة التحقيق الى مجلس النقابة ، الذي له ان يكمل التحقيق اذا رأى وجود نقص فيه او ان يكتفي بما تم منه .

(٢) على مجلس النقابة ان يصدر قراره بالشكوى ، اما ببراءة المحامي المشتكى عليه واما بأدائته باحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا القانون .

(٣) للمحامي المحكوم عليه حتى العلم بقرار الادانة الى محكمة العدل العليا خلال شهر من تاريخ تفهيمه القرار اذا كان واجهياً او من تاريخ تبليغه اذا كان غيابياً .

(٤) لرئيس النيابة العامة حق الطعن في هذه القرارات خلال شهر من تاريخ ورودها الى ديوانه

(٥) تكون قرارات محكمة العدل العليا في مثل هذه الحالة قطعية .

المادة ٧٤ - (١) على كل محكمة جزائية تصدر حكماً متضمناً معاقبة محام ، ان ترسل الى مجلس نقابة المحامين نسخة من هذا الحكم .

(٢) لمجلس النقابة ان يتخذ اجراءات تأديبية بحق المحامي الذي يدان بحكم قطعي بجناية او بجنحة نتيجة جرم اخلاقي . ويعتبر قراو المحكمة بأدانة المحامي ، كما لو كان توصية بأدائته من قبل مجلس التأديب وفقاً للمادة ٦٦ من هذا القانون . ويجوز للمجلس بعد التحقيق في ظروف القضية التي ادين فيها المحامي بالطريقة التي يراها مناسبة . ان يوقع عليه اياً من العقوبات المشار اليهما في البندين (٣ و ٤) من المادة (٥٧) من هذا القانون .

المادة ٧٥ - تسجل في سجل خاص الاحكام التأديبية الصادرة بحق المحامي المحكوم عليه بعد اكتسابها الدرجة القطعية ويشار اليها في الاضرارة الخاصة وتنفذ هذه الاحكام بواسطة النيابة العامة .

المادة ٧٦ - كل من لم يتقيد بالاحكام التأديبية من حيث الامتناع عن مزاولة المهنة ، يعاقب بغرامة لاتتجاوز مائة دينار وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة .

الفصل الحادي عشر

الهيئة العامة

المادة ٧٧ - تتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع المحامين الاساتذة العاملين .

(١) المسجلين في سجل النقابة من ادوا الرسوم السنوية وجميع العوائل المطلوبة منهم للنقابة ، قبل موعد اجتماع الهيئة العامة ، بثلاثين يوماً على الاقل ، وتنعقد برئاسة النقيب او من ينوب عنه من اعضاء مجلس النقابة حال غيابه .

(٢) لا يشترك في اجتماعات الهيئة العامة المحامون تحت التدرين .

المادة ٧٨ - تختص الهيئة العامة بالأمور التالية :-

(١) انتخاب النقيب واهضاء مجلس النقابة .

(٢) تصديق الحساب الختامي للسنة الماضية ، وأقرار الميزانية السنوية التي قدمها مجلس النقابة .

(٣) النظر في امور المحاماة وشؤونها العامة والعمل على كل ما يحفظ كرامتها .

المادة ٧٩ - بناء على تشييع مجلس نقابة وقرار الهيئة العامة يضع وزير العدلية بموافقة جلالة الملك الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وعلى الاخص الأنظمة التالية :-

- ١ - النظام الداخلي للنقابة .
- ٢ - نظام تقاعد المحامين والفسان الاجتماعي .
- ٣ - نظام اعانة وامساع المحامين في حالات المرض أو الكوارث أو التوقف عن العمل لاسباب قاهرة .
- ٤ - نظام تعيين رسوم التسجيل في سجل المحامين . ورسوم اعادة التسجيل .
- ٥ - نظام لاصدار طوابع باسم النقابة وتعيين ثنائيا مع تحديد كيفية استعمالها وغرضها :
- ٦ - نظام تحديد الرسوم الواجب تقاضيها لصندوق النقابة . عن القضايا التي ترفع الى مجلس النقابة .
- ٧ - نظام من اجل تحديد تعرفه الاجور وتنظيم شؤون مهنة المحاماة .
- ٨ - اية أنظمة ترى الهيئة العامة ضرورة اصدارها من اجل تنفيذ غايات هذا القانون . كانت مالية أو تنظيمية .

المادة ٨٠ - تجتمع الهيئة العامة للنقابة اجتماعا عاديا في كل سنة . في الوقت الذي يحدده نظام النقابة الداخلي لمشاركة الاختصاصات المبينة في المادة (٧٨) .

المادة ٨١ - تجتمع الهيئة العامة للنقابة اجتماعا استثنائيا . للنظر في امور معينة بناء على دعوة توجه الى اعضاءها وذلك بناء على قرار مجلس النقابة . أو بناء على طلب فريق من المحامين الاساتذة المسجلين في سجل النقابة لا يقل عددهم عن الربع . وللقب عند الضرورة في حالات مستعجلة ان يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصدره مبيتا فيه الاسباب التي دعت لذلك .

المادة ٨٢ - على القتيب أو نائبه حال غيابه أن يدعو الهيئة العامة للاجتماع عند توفير إحدى الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة . وذلك بطريق تبليغ المحامين الاساتذة بكتب شخصية ترسل اليهم . وباعلان في دار النقابة أو الصحف المحلية . ويجب ان ترفق الدعوة بجدول الاعمال .

المادة ٨٣ - اذا كان الاجتماع استثنائيا فانه لا يجوز البحث في غير المسائل التي حصل الاجتماع من اجلها . الا اذا كانت مرتبطة او متفرعة عنها وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة .

المادة ٨٤ - (١) لا يصح اجتماع الهيئة العامة بحضور الاكثريه المطلقة للاساتذة المسجلين فاذا لم تجتمع هذه الاكثريه في المرة الاول . تحدد الدعوة ثانية لاجتماع بمقدار ثلثي ثمانية عشر يوما من تاريخ الاجتماع الاول على الاكثر . ويكون الاجتماع . فالتسوية بينهما كان عدد الحاضرين اما في الدعوة الموجهة لاجتماع استثنائي . فاذا لم يستطع النصاب القانوني للاجتماع في الدعوة الاول سقط الطلب .

(٢) - تجتمع نقابة المحامين بالاكثريه الحاضرين النسبية . والا لمناقشة الاطروحات يرحس الى الرئيس الذي فيه الرئيس .

المادة ٨٥ - (١) يكون الانتخاب سريرا . ما لم تر الهيئة العامة خلاف ذلك . ويجري بحضور وزير العدلية او مجتله . وينتخب القتيب أولا . ويتم انتخابه بالاكثريه المطلقة . واذا لم يحصل على ذلك . يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وبكفي غنيله الاكثريه النسبية . اما الاعضاء فيقسم انتخابهم في دورة واحدة وتعتبر في ذلك الاكثريه النسبية .

(٢) لا تدخل في الحساب الاوراق البيضاء (غير المكتوبة) وغير المقررة والتي فيها التباس غير متو . بما يوضحه . اما الاوراق التي تحتوي اسماء اكثر من العدد المطلوب فتهمل منها الاسماء الاخرى الزائدة .

المادة ٨٦ - يشترط في المحامي ليكون في مجلس النقابة :-

- (١) ان يكون من المحامين الاساتذة المسجلين بسجل النقابة وان لا يقل عمره عن الثلاثين عاما .
- (٢) وان لا يكون قد حكم عليه بحقوقه المنع من مزاولة مهنة المحاماة .
- (٣) وان يكون القتيب من الذين مارسوا المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات والعضو من مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- (٤) اما الذين اشغلوا وظائف قضائية من المحامين الاساتذة . فيحسب عملهم القضائي كما لو كانوا في عداد المحامين العاديين .

الفصل الثاني عشر

مجلس النقابة

المادة ٨٧ - يتولى شؤون النقابة . مجلس يؤلف من قتيب وعشرة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة وتكون مدة دورة المجلس سنتين .

المادة ٨٨ - يجوز اعادة انتخاب القتيب للدورة ثانية . ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

المادة ٨٩ - ينتخب المجلس في أول اجتماع له ومن بين اعضاءه نائبا للقتيب وامينا للسر . وامينا للصندوق . واطراف المجلس التأديبي واللجان التي ترقى لها ضرورية لتنظيم اعماله .

المادة ٩٠ - يحدد النظام الداخلي للنقابة توزيع الاعمال بين اعضاء مجلس النقابة . كما يحدد طريقة اشراف أمين السر على الشؤون الادارية واشراف امين الصندوق على الشؤون المالية . ومن يجب التوقيع عن المجلس في الأمور المالية .

المادة ٩١ - تجتمع مجلس النقابة بصورة عادية مرة في كل شهر . ويمكن اجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من القتيب أو نائبه .

هكذا من الأعمال

المادة ٩٢ - عل مجلس النقابة ان يعلم فوراً وزير العدلية بنتائج الانتخابات التي تقوم بها الهيئة العامة ، وكذلك عليه ان يعلمه بالانتخابات الداخلية التي يقوم بها وبالقرارات التي يتخذها بشأن قبول طلبات تسجيل المحامين او رفضها او استبعادها .

المادة ٩٣ - (١) اذا شغل مركز الققيب لأي سبب كان . يقوم نائبه مقامه . اذا كانت المدة الباقية لأعضائه مدته تقل عن ستة اشهر . والا فتدعي الهيئة العامة لانتخاب ققيب جديد يكمل المدة الباقية للققيب الأصلي .

(٢) اذا استقال عضو من مجلس النقابة او شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدعى من حصل على الأكثرية في الانتخاب السابق بحسب التسلسل ليخلفه . واذا لم يكن ينتخب المجلس من المحامين الاساتذة المسجلين ومن تنطبق عليهم الشروط الواردة الى المركز الشاغر تكملة لمدة من سيقه .

(٣) اذا كان عدد الأعضاء المسجلين او الذين شغرت وظائفهم يزيد على النصف يدعو الققيب او من ينوب عنه الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم ويكملوا مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم .

المادة ٩٤ - يشمل اختصاص النقابة كل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الاخص : -

- (١) النظر في طلبات تسجيل المحامين واتخاذ القرارات بقبولها او رفضها .
- (٢) المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المتسجلين اليها .
- (٣) ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها .
- (٤) وضع الأنظمة على اختلاف غاياتها وواجبها من اجل تنفيذ غايات هذا القانون وعرضها على الهيئة العامة للموافقة عليها .
- (٥) دعوة الهيئة العامة وتنفيذ قراراتها .
- (٦) تأديب المحامين .
- (٧) تعيين لجان تحديد الاتعاب وفق النظام الداخلي .
- (٨) التدخل بين المحامين وحل المنازعات المتعلقة بمزاولة المهنة .

المادة ٩٥ - يكون اجتماع مجلس النقابة قانونياً اذا حضرت الأكثرية المطلقة من اعضائه وتصدر القرارات بأكثرية الحاضرين المطلقة ، واذا تساوت الأصوات رجحت الجهة التي في جانبها الققيب او رئيس الجلسة .

المادة ٩٦ - يمثل الققيب النقابة ، ويرأس الهيئة العامة ومجلس النقابة ، ويصد قراراتها ويوقع العقود التي يوافقان عليها وله حق التقاضي باسم النقابة وحق التدخل بنفسه او بواسطة من ينوبه من اعضاء مجلس النقابة في كل قضية لهم النقابة ، وله ان يتدخل بصفة المدعي في كل قضية تتعلق بأفعال بحس كرامة النقابة او كرامة احد اعضائها .

المادة ٩٧ - لمجلس النقابة ان يعين الموظفين لإدارة اعماله بالرواتب والأجور التي يراها تنفق مع كفاءة ذلك الموظف وان يستأجر ما يحتاج اليه من ابنية ، وله ان يعين في مركز كل محكمة بدالية لجنة بمنحها ما تشاء من اختصاصاته بما في ذلك حق تقدير الاتعاب ، ما لم ينص النظام الداخلي خلاف ذلك .

المادة ٩٨ - اذا انتهت مدة مجلس النقابة ولم تتمكن (لظروف القاهرة) الهيئة العامة من الاجتماع وانتخاب مجلس جديد . فان المجلس المنتهية مدته يستمر في عمله الى ان ينتخب مجلس خلفا له .

الفصل الثالث عشر

الطعن بقرارات النقابة

المادة ٩٩ - لا يجوز الطعن في قرارات الهيئة العامة للنقابة . بشأن الانتخابات ام بشأن المسائل الاخرى التي هي من اختصاصها ، الا امام محكمة العدل . ومن قبل : -

(أ) رئيس النيابة العامة بأمر من وزير العدلية . خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القرار الى ديوانه .

(ب) او من عدد من المحامين الاساتذة المسجلين لا يقل عن خمسة وعشرين محامياً استاذاً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة .

المادة ١٠٠ - لقرارات مجلس النقابة التي تقبل الطعن امام محكمة العدل هي : -

(أ) قرارات قبول تسجيل اسم المحامي في السجل الخاص اكان استاذاً ام مشرعاً ، او رفضه ، او استبعاده من السجل ، ويجوز الطعن في هذه القرارات من قبيل صاحب المصلحة في حالتي الرفض او الاستبعاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه ومن قبل رئيس النيابة العامة بأمر من وزير العدلية في حالة القبول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القرار الى ديوانه .

(ب) القرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بكيفية تشكيله او بانتخاباته الداخلية وما يشرع عن ذلك كله ، ولا يقبل الطعن في هذه القرارات الا من المحامين الاساتذة المسجلين لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين استاذاً مجتمعين خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ وصول النظم بالقرارات المطعون فيه اليهم وخلال خمسة عشر يوماً لوزير العدلية تبدأ من تاريخ وصول القرار لديوانه .

هكذا من الأصول

الفصل الرابع عشر

الخدمة المهنية

المادة ١٠١- (أ) لتقريب المحامين ان يكلف اي محام بخدمة مهنية مجانية يقدمها للقابة مرة واحدة . في كل سنة وتقتصر هذه الخدمة المجانية على القيام بأحد الاعمال الآتية :-

- (١) القاء محاضرة على المتدربين .
- (٢) تقديم استشارات قانونية للمتدربين .
- (٣) اعداد دروس قانونية . او محاضرات لمؤتمرات المحامين .
- (٤) تنظيم اعمال المؤتمرات . والمكاتب الدائمة لاتحاد المحامين العرب .
- (٥) اعداد المقالات الحقوقية التي يحسن نشرها في المجالات الحقوقية او في مجلة تصدرها القابة .
- (٦) مساعدة مجلس القابة في بعض اعماله .
- (٧) ان يقوم بالدفاع عن شخص ثبت التقيب فقره وعدم استطاعته دفع اية اجور للمحامي . وفي مثل هذه الحالة على المحكمة ان تحكم للمحامي بأتعاب المحاماة على خصم موكله ، اذا ظهر ان ذلك الخصم غير محق .
- (ب) كل محام يرفض دون سبب مقبول تقديم معونة بعد تكليفه بتقديمها ، او يهمل بواجب الدفاع بأمانة يتعرض للعقوبات المملكية .

الفصل الخامس عشر

مزايا القابة

المادة ١٠٢- تستفيد السنة المالية للقابة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في آخر شهر كانون الأول من كل سنة .

المادة ١٠٣- (١) تتألف مزايا القابة من رسوم التسجيل ورسوم اعادة التسجيل والرسوم السنوية لتعاطي المهنة ورسوم ايراز الوكالات وطوابع المرافعة ومن الترامات والإلزامات المدنية الواجبة الدفع في حالة التخلّف عن اجراء الوكالات الإلزامية او التبليغ عنها . ومن الموائد التي تستحق لصندوق التقاعد ومن الاعانات والتبرعات وبدلات الإيجار في مجلة القابة . كما قد يقرر المجلس اعطاء المزايا الأخرى التي يقررها المجلس العامة . من وقت الى آخر .

(٢) يحدد هذه المزايا وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي او في اية انقادة توضع لهذه الغاية .

المادة ١٠٤- مجلس القابة هو المهيمن على اموال القابة ومن وظائفه ان يقوم بتحصيل الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسوم وأقرا صرف النفقات التي تستلزمها احوال القابة ومسؤولياتها وأنظمتها ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها . والفصل في جميع الأمور الأخرى المتعلقة بالقابة . وله في ظروف طارئة اصدار ملحق او أكثر للموازنة لتسديد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار .

المادة ١٠٥- (١) يضع المجلس في كل سنة ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق . (٢) يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للتصديق عليه .

(٣) اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها العامة وتصديق الميزانية والحساب الختامي . يستمر في الجباية والاتفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .

المادة ١٠٦- (١) تودع النقود والأوراق المالية باسم القابة في مصرف او أكثر يعين بقرار من مجلس القابة . (٢) لا يجوز التصرف في شيء من اموال القابة الا بقرار من المجلس .

(٣) اوامر الأيداع والصرف يوتماها التقيب وامين الصندوق او من ينوب عنهما بقرار من المجلس .

(٤) يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزنة القابة .

(٥) تنظم كافة الأمور المبحوث عنها في هذا الفصل بموجب النظام الداخلي .

(٦) لا يجوز اتفاق اية نفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية .

الفصل السادس عشر

احكام عامة

المادة ١٠٧- تخضع قابة المحامين النظاميين وفروعها الخاصة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم تأمين او رسم طابع او بريد او غير ذلك من التكاليف او الرسوم او الضمانات المالية مهما كان نوعها .

المادة ١٠٨- على ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في هذا القانون ، تبقى كافة الانظمة المعمول بها عند نفاذه سارية المعمول كائما هي صادرة بموجبه ، وذلك على جميع الاحوال التي لم يرد بشأنها نص مخالف في هذا القانون وبصورة خاصة على ما يتعلق بتعيين الاشتراكات والرسوم السنوية وكيفية تحصيلها ، وتسوية وصرف رواتب التقاعد .

هكذا من الشاهل

المادة ١٠٩ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة من هذا القانون . يلغى قانون المهادين رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ وجميع ما طرأ عليه من تعديلات . وتعتبر الأنظمة الصادرة بمقتضاء قانونية وسارية المفعول الى ان تعدل او تلغى بأنظمة اخرى .

المادة ١١٠ - رئيس الوزراء ووزير المدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٠/٨/٢٢

أحمد بن محمد

رئيس الوزراء بالوكالة
عاكف الفايز

وزير المدلية
فواز الروسان

هكذا من المأجول

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون العمل

—•—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل و ما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١) من القانون الاصيل بالغاء البند (ب) من الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالبند التالي :
ب) الاشخاص المستخدمين في الاعمال الزراعية ما عدى الذين يعملون على آلات ميكانيكية او في اعمال الري الدائم .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (٩) منها .
ولفترة شهر مدة قدرها ثلاثون يوماً ولفظة سنة مددة قدرها اثني عشر شهراً شمسياً او ٣٦٥ يوماً الا اذا نص على خلاف ذلك .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بحذف رقم المادة (٥٤) الواردة في الفقرة (١) منها .

المادة ٥ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٣) التالية اليها :

٣ () لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يقرر صرف اجور اضافية لموظفي او مفتشي دائرة العمل المكلفين بالعمل بعد اوقات الدوام الرسمي على ان لا تزيد على ثمن الراتب الاساسي .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :

ج) يعمل بالضبط الذي ينظمه ميثاق العمل (في جلود وظيفته) حتى يثبت العكس .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين (٧٠٦) والتاليتين إليها :

٦ - لصاحب العمل أن يطلب من مكتب الاستخدام تزويده بملء بالاسماء العمال المناسبين لعمله حتى اذا وقع اختياره على احدهم عمد الى استخدامه اذا رأى ان هذا الاستخدام يتفق ومصلحة عمله .

٧ - استخدام العمال الاجانب

أ - على صاحب العمل ان لا يستخدم ابي عامل اجنبي الا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرين لدى العمال الاردنيين شريطة :

١ - منح الاولوية للفنيين او الخبراء العرب بالنسبة لامتثالهم من الاجانب .

٢ - الحصول على تصريح قبل المباشرة بالعمل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل او من ينيبه .

ب - يسمح للاجنبي الذي يعمل في المداكمة الاردنية المأهولة عند نفاذ هذا القانون ان يكمل مدة تعاقد ولا يسمح له بتجديد العقد او الاستمرار في العمل ما لم تستوف الشروط المذكورة في البند السابق .

ج - مع مراعاة ما جاء في البند (أ) من هذه الفقرة يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصرح للاجانب العمل في المداكمة الاردنية المأهولة اذا كان استخدامهم يعود بالنفع على الدخل القومي وذلك بعد الاستئناس برأي وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي الى آخر ما ورد في البند (ب) من الفقرة (١) منها :
ويحق للعامل ترك العمل نهائيا قبل ثلاثة ايام في الحالة الاولى وسبعة ايام في الحالة الأخيرة قبل انتهاء مدة الاشعار .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٧) من القانون الأصلي بإضافة الجملة التالية بعد جملة (بالبريد المسجل) الواردة في الفقرة (ح) منها :

(او بالأعلان باحدى الصحف المحلية اليومية) .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية :-

٢ - يحق للعامل انهاء عمله شريطة ان يعرض صاحب العمل بترك الخدمة قبل شهر من انقضاء عن العمل اذا مضى على استخدامه مدة خمس سنوات .

المادة ١١ - تعدل المادة (١٩) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (٢) التالية :

٢ - تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على الاسس التالية :

أ - اجر نصف شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .

ب - اجر اسبوعين لمن لا يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .

ج - اجر شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة اذا تجاوزت مدة العمل اربع سنوات .

د - اجر اربعة اسابيع لمن يعمل بأجر غير شهري عن كل سنة اذا تجاوزت مدة العمل اربع سنوات . ولا تستحب احكام هذه الفقرة على المدة السابقة لصدور هذا التعديل .

هـ - اما اذا انبى استخدام العامل بناء على طلبه وفق الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذا القانون فتحسب له المكافأة على اساس ثلث ما يستحقه اذا كان قد امضى خمس سنوات في الخدمة ، وثلثي ما يستحقه اذا كان قد امضى عشر سنوات وكافة ما يستحقه اذا كان قد امضى خمس عشرة سنة .

ويستحق العامل مكافأة نسبية عن المدة التي قضاه خلال السنة شريطة ان يكون قد امضى مدة سنة اشهر متوالية وتحسب المكافأة على اساس اجر تقاضاه خلال مدة استخدامه مضافا اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاضافي .

اما اذا كان العامل يتقاضى اجرا على اساس القطعة فتحسب المكافأة بنسبة مكاسبه خلال ساعات العمل العادية عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه بما في ذلك جميع علاواته المنتظمة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي الى آخر ماورد في الفقرة (أ) منها :
على ان يتم فصل الدعوى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ورودها دون التقيد باحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية بخصوص تبادل الالواح .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الأصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها :
ب (يكون الاتفاق الجماعي لمدة معينة وخطيا من ثلاث نسخ على الاقل يحتفظ كل فريق بنسخة منه وتودع نسخة لدى مندوب التوفيق .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي الى آخر ماورد فيها :
وله وقت العمل الى ان يتم تلافي الخطر وعلى سلطات الامن تنفيذ اوامره .

المادة ١٥ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الأصلي كما يلي :

أ - بإلغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بما يلي :

١ - يمنع كل عامل يشتغل في مؤسسة منتظمة اجازة بأجر لمدة اسبوعين وتصح الاجازة مستحقة بعد ان يكون قد اشتغل في تلك المؤسسة مالا يقل عن (٢٤٠) يوما خلال مدة قدرها (١٢) شهرا مضافا اليها ايام العطل الرسمية والاعياد الدينية بشرط ان لا تزيد عن تسعة ايام في السنة الواحدة :

هكذا من الأصول

ب - باضائة الفقرات (٤، ٥، ٦، ٧) التالية إليها :

- ٤ - يستحق كل عامل في مؤسسة منتظمة اجازة مرضية بأجر مدتها اسبوعان خلال السنة الواحدة شريطة ان يكون قد أمضى سنة اشهر في المؤسسة وبتقرير من الطبيب المعين من قبل المؤسسة على ان يكون اليوم الاول منها بدون اجر .
- ٥ - لا يجوز جمع الاجازات لأكثر من ستين ويسقط حق العامل في اجازة السنة الاولى عند حلول موعد الاجازة في السنة الثالثة .
- ٦ - يتوجب على صاحب العمل ابلاغ العامل عن تاريخ استحقاقه للاجازة في كل سنة .
- ٧ - لكل عامل في مؤسسة منتظمة يشترك في دورة تقافسية عالية اجازة مدتها عشرة ايام مدفوعة الاجر .

المادة ١٦ - اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة ايام .

المادة ١٧ - تلغى المادة (٤٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٤٧ () لا يجوز تشغيل النساء والاولاد بالعمل ليلا بين الساعة السابعة مساء والسابعة صباحا الا في الحالات التي تحددها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

المادة ١٨ - تعدل المادة (٦٨) من القانون الاصلي باضائة عبارة (واصحاب العمل) الى آخر ما ورد في الفقرة (٢) منها :

المادة ١٩ - تعدل المادة (٦٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

- (٢) أ - يحق للعامل الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او بمهنة او صناعات او حرف متباعدة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يشكلوا نقابة لهم .
- ب - تؤسس النقابة بناء على طلب ثلاثين من ممارسي المهنة الواحدة او المهن المتباعدة او المرتبطة ببعضها او المستركة في انتاج واحد بعد وضع نظام داخلي يدرج فيه اعمالهم .
- ج - يقدم طلب خطي لتسجيل النقابة مرفق بما يلي :
- ١ - نسخة من نظام النقابة .
 - ٢ - اسماء مقدمي الطلب ومهنتهم وعناوينهم .
 - ٣ - اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها .
 - ٤ - اسماء اعضاء اللجنة الادارية واعمالهم وعناوينهم ومهنتهم .

د - يحق لاصحاب العمل الذين يعملون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او بمهنة او صناعات او حرف متباعدة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يشكلوا نقابة لهم .

عامة وفق احكام هذا الفصل وينفس الاسلوب الذي تشكل فيه نقابات العمال .

المادة ٢٠ - تلغى المادة (٨٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

أ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال) قرارا يتضمن قائمة باسماء المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات . وعلى النقابات القائمة ان تكيف اوضاعها بما يتلاءم وهذا القرار وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من صدور هذا القانون .

ب - تعتبر النقابات التي يصدر بها قرار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة على انها نقابات عامة يحق لها فتح فروع في كافة انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين النقابة العامة وفروعها وكذلك العلاقة بين النقابات العامة والاتحاد العام بموجب الانظمة الخاصة لكل منها .

المادة ٢١ - تعدل المادة (١١٥) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية إليها :

(ب) مع مراعاة ما ورد في المواد السابقة لا تسع اي دعوى للمطالبة بأية حقوق يرتبها هذا القانون بعد مرور سنة واحدة على نشوء الحق .

مجلس

١٩٧٠/٨/١٥

| | | | |
|---|--|----------------------|---|
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الثقافة والاعلام | وزير الشؤون الاجتماعية والعمل | وزير الشؤون الخارجية | وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الثقافة والاعلام |
| رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار بالوكالة | صالح المعشر | وزير الخارجية | رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار بالوكالة |
| عاكف الفايز | وزير الخارجية | وزير الخارجية | عاكف الفايز |
| وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الزراعة وقسم الرعي | وزير الصحة ووزير صحتي امين عمرو | وزير الخارجية | وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الزراعة وقسم الرعي |
| قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية | وزير العدل ووزير الاشغال العامة بالوكالة | وزير الخارجية | قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية |
| عبد الحميد السالح | رشيد عريقات | وزير الخارجية | عبد الحميد السالح |
| وزير العدل | وزير الاقتصاد الوطني | وزير الخارجية | وزير العدل |
| فواز الروسان | داود الحسيني | وزير الخارجية | فواز الروسان |
| عبد القادر طاش | عبد القادر طاش | وزير الخارجية | عبد القادر طاش |